

Distr.: General
9 November 2011
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
الدورة الرابعة

جنيف، ٢٥-٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية:
الحالة الراهنة والصورة المرتقبة

التطورات الأخيرة في الأسواق الرئيسية للسلع الأساسية: الاتجاهات والتحديات

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

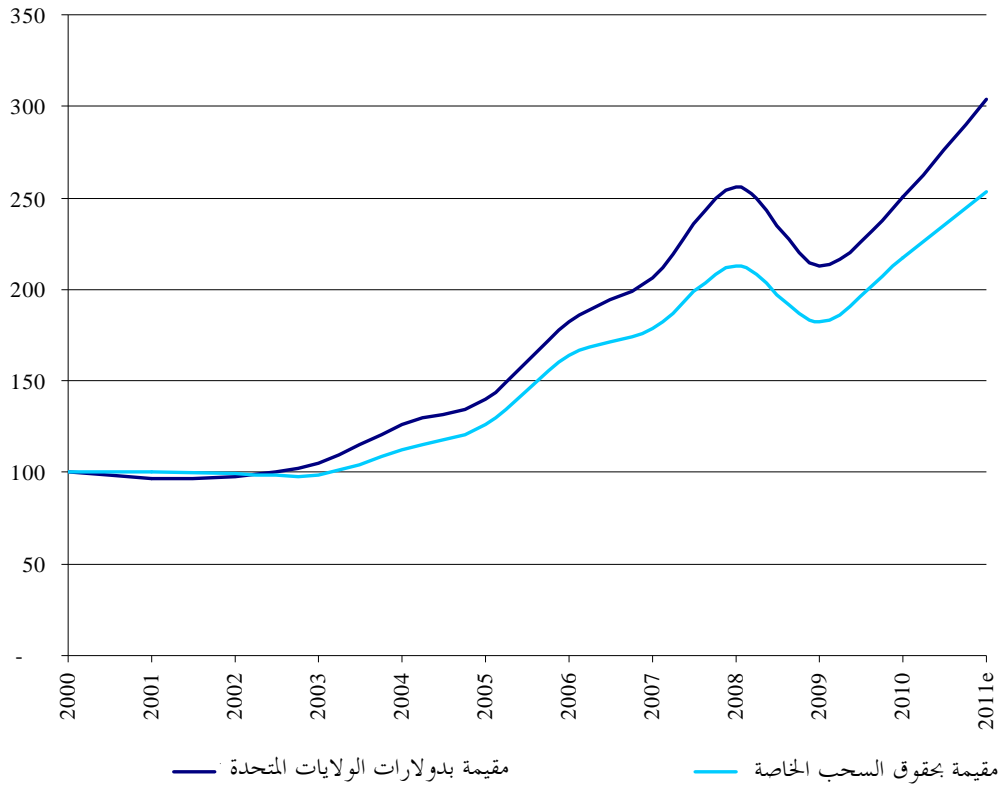
لقد كان اتجاه أسعار السلع الأساسية خلال عام ٢٠١١ ناشئاً عن وجود طلب قوي على السلع الأساسية في الاقتصادات الآسيوية الناشئة وعن تجديد المخزونات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، رغم استمرار الهواجس المتعلقة بانتقال عدوى الاضطرابات المالية في أوروبا. وكانت السلع الأساسية التي شهدت أسعارها أكبر التفاوتات هي تلك التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور دورة الإنتاج الصناعي العالمي (مثل إنتاج المعادن والفلزات). ومن ناحية أخرى، سجلت أسعار السلع الأساسية الزراعية زيادة بمعدلات معتدلة. وتستعرض مذكرة المعلومات الأساسية هذه، التي أُعدت للمساعدة في مداولات دورة عام ٢٠١٢ (الرابعة) لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية، الحالة الراهنة والصورة المرتقبة لأسواق السلع الأساسية وأسعارها، وتحدد الاتجاهات القصيرة والمتوسطة الأجل، والعوامل الأساسية المؤثرة في أسواق السلع الأساسية وتجارها.

مقدمة

١- بحلول منتصف عام ٢٠٠٨ كانت السلع الأساسية قد سجلت طفرة في الأسعار استمرت خمس سنوات، وهي أطول وأوسع طفرة في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد نحو ٣٠ سنة من الانخفاض العام للأسعار مع تقلب معتدل (انظر الشكل ١). وأدت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في أعقاب طفرة الأسعار إلى تراجع أسعار معظم السلع الأساسية، حيث أدت إلى تباطؤ النمو العالمي وانخفاض الطلب في معظم الاقتصادات الكبرى. غير أن جميع الفئات الفرعية للسلع الأساسية استردت عافيتها بقوة منذ ذلك الحين؛ بل إن متوسط أسعار الفلزات والمواد الخام الزراعية والمشروبات المدارية في عام ٢٠١١ قد فاق متوسطها في عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل ٢).

الشكل ١

مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية غير النفطية - جميع الفئات مقيّمة بدولارات الولايات المتحدة وبحقوق السحب الخاصة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١١ (٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات الأونكتاد.

ملحوظة: تشمل تقديرات عام ٢٠١١ البيانات المتوسطة الشهرية من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٢- ويمكن تفسير معظم الارتفاعات الأخيرة في أسعار السلع الزراعية الغذائية وغيرها بالاستناد إلى المؤشرات الأساسية للأسواق، أي: (أ) ارتفاع الطلب على السلع الأساسية في الاقتصادات الناشئة (لا سيما الصين والهند)؛ (ب) أنماط الأحوال الجوية غير المواتية الناجمة عن تزايد تقلب المناخ (تزايد الفيضانات وموجات الجفاف)؛ (ج) انخفاض الغلة وتراجع معدلات نمو الإنتاجية في بعض المناطق؛ (د) انخفاض مستويات المخزون؛ (هـ) اشتداد ندرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة. وعلاوة على ذلك، أدى نقص الاستثمار في التنقيب عن المعادن وفي التكنولوجيات الجديدة خلال تسعينات القرن الماضي إلى بعض النقص في الإمدادات في هذا القطاع. كما تأثرت أسعار السلع الأساسية بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، والمضاربات، والسياسات الحكومية (المتعلقة بالإعانات، والقيود المفروضة على التصدير، والتحول إلى الوقود الحيوي). ويمكن القول إن عبء ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها يقع بشكل غير متناسب على كاهل البلدان النامية المنخفضة الدخل.

أولاً - السلع الأساسية الزراعية

٣- بلغ مؤشر الأونكتاد لأسعار السلع الأساسية الزراعية ذروته في شباط/فبراير ٢٠١١. ويبين الشكل ٢ أن أسعار السلع الأساسية الزراعية ارتفعت ارتفاعاً متفاوتاً. وانخفض مؤشر الأونكتاد لأسعار الأغذية في النصف الأول من عام ٢٠١٠ قبل أن يرتفع ارتفاعاً حاداً ليصل إلى مستوى ذروة في شباط/فبراير ٢٠١١. وبلغ متوسط هذا المؤشر ٢٦٨ نقطة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بزيادة قدرها ٤٨ نقطة بالمقارنة مع مثيله في الفترة نفسها من عام ٢٠١٠.

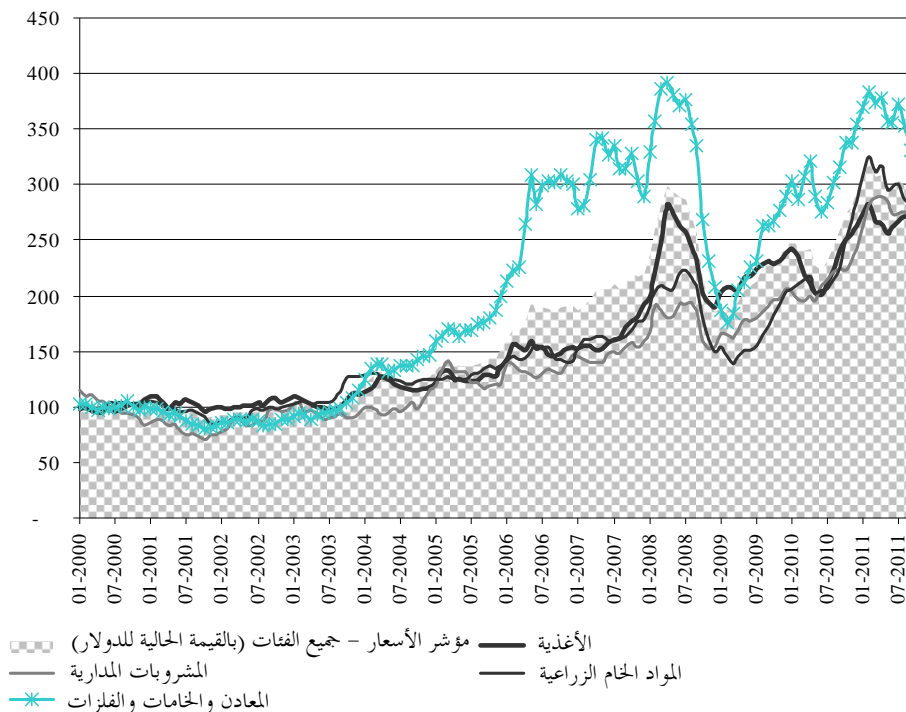
٤- وقد كان الارتفاع في مؤشر الأونكتاد لأسعار جميع الأغذية ناجماً، في معظمه، عن ارتفاع أسعار الحبوب والزيوت النباتية واللحوم. ولم يمثل ذلك أهمية كبيرة بالنسبة لمعظم بلدان أفريقيا بسبب وفرة محاصيل الذرة الصفراء والذرة الرفيعة، باستثناء القرن الأفريقي حيث أدى الجفاف إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي. وفي آسيا، تشهد الأسعار المحلية لزيوت الطعام وبعض الحبوب (مثل القمح) ارتفاعاً شديداً. وقد بلغ السعر المرجعي للقمح مستوى عالياً إذ وصل إلى ٣٦٠ دولاراً للطن في أيار/مايو ٢٠١١، وهو ما يقل بصورة طفيفة عن السعر المسجل في شباط/فبراير ٢٠١١ وقدره ٣٦٤ دولاراً للطن، وإن كان قد تراجع بعد ذلك إلى ٣٢٥ دولاراً في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ولا تزال التوقعات المتعلقة بإنتاج محاصيل القمح للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ غير واضحة؛ غير أن الزيادات المتوقعة في إنتاج محصول القمح في بلدان الاتحاد الأوروبي ورابطة الدول المستقلة، إضافة إلى أن أسعاره تنافس أسعار الذرة، تشجع على استخدام القمح كعلف للحيوانات، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعاره.

٥- وقد اتجهت أسعار الأرز والذرة عموماً اتجاهًا تصاعدياً في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١١. فقد ارتفع سعر الأرز من ٥٢٨ دولاراً للطن في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى ٦١٦ دولاراً في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي الآونة الأخيرة بدأت تايلند، وهي أكبر مصدر للأرز في العالم، برنامجاً تشتري الحكومة بموجبه الحبوب من المزارعين بهدف رفع

مستويات الدخل في الريف عن طريق رفع سعر الأرز بطريقة مصطنعة. وقد ارتفع سعر تصدير الأرز التايلندي من الدرجة B الحالي تماماً من الكسر، وهو السعر المرجعي لآسيا، بنسبة ١٢ في المائة في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ ليصل إلى ٦١٣ دولاراً للطن. وزادت أسعار بيع الذرة في عام ٢٠١١ عن مستواها المرتفع المسجل في عام ٢٠٠٨. فقد بلغ متوسط سعر الذرة ١٩٥ دولاراً للطن في عام ٢٠١٠، ولكنه وصل إلى ٢٩٢ دولاراً في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ارتفع سعر السكر بنسبة ٩٥ في المائة ليصل إلى ذروته عند ٢٩,٦ سنتاً أمريكياً للرطل الإنكليزي بعد أن كان ١٥,٢ سنتاً في أيار/مايو ٢٠١٠. ويُعزى ذلك إلى تزايد الطلب على السكر في إندونيسيا والصين والهند، والتحول المتزايد نحو استخدام قصب السكر لإنتاج الإيثانول. وانخفضت أسعار السكر إلى ٢١,٩٥ سنتاً للرطل الإنكليزي في أيار/مايو ٢٠١١ نتيجة لتقارير أفادت بوجود فائض في محصول السكر يقدر بنحو ١٠,٣ ملايين طن متري من القيمة الخام، حيث عادة ما يتجه المنتجون إلى زيادة إنتاجهم استجابة لارتفاع الأسعار. وعادت أسعار السكر إلى الارتفاع في أيار/مايو ٢٠١١ لتصل إلى ٢٧ سنتاً للرطل في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وذلك نتيجة ارتفاع الطلب العالمي المتوقع على السكر المكرر في ظل مستويات العجز المتوقعة في الأسواق.

الشكل ٢

مؤشرات أسعار المواد الخام الزراعية، والأغذية، والمشروبات المدارية، والمعادن والخامات والفلزات، للفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات الأونكتاد.

٦- وبلغ مؤشر أسعار البذور الزيتية والزيتون النباتية ذروته في شباط/فبراير ٢٠١١ حيث وصل إلى ٣٧٤ نقطة قبل أن يتراجع (بنسبة ٧,٢ في المائة) ليصل إلى ٣٤٧ نقطة في أيار/مايو ٢٠١١. ويعتمد تقلب الأسعار في هذه الأسواق، إلى حد كبير، على توقعات العرض والطلب في البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للبذور الزيتية.

٧- وارتفع مؤشر أسعار المشروبات المدارية ارتفاعاً مطرداً من ٢٤٣ نقطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى ٢٧١ نقطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (الشكل ٢). وبلغ متوسط مؤشر السعر القياسي المركب لمنظمة البن الدولية ٢٠٠ سنت أمريكي للرطل في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أي بزيادة قدرها ٦٨ سنتاً للرطل على مثيله في الفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وبلغ سعر الكاكاو ذروته في شباط/فبراير ٢٠١١ حيث وصل إلى ١,٥٧ دولار أمريكي للرطل، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض العرض. غير أن الأسعار انخفضت تدريجياً لتصل إلى ١,٣٠ دولار أمريكي في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ نتيجة لتحسن مستويات العرض على نحو فاق التوقعات^(١).

٨- وارتفع مؤشر أسعار المواد الخام الزراعية ارتفاعاً حاداً بسبب نقص العرض نتيجة للأحوال الجوية غير المواتية والطلب القوي من جانب الاقتصادات الآسيوية الناشئة. وبلغ متوسط هذا المؤشر ٣٠٣ نقاط في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بزيادة قدرها ٩١ نقطة على مثيله في الفترة نفسها من عام ٢٠١٠. وحافظت أسعار المطاط الطبيعي على مستواها المرتفع في عام ٢٠١١ بسبب الطلب القوي على الإطارات في اقتصادات السوق الناشئة وارتفاع تكاليف الطاقة (لا سيما النفط الخام)، مما أثر على أسعار المطاط التركيبي. وعلاوة على ذلك، أسهم انقطاع الإمدادات الناجم عن سوء الأحوال الجوية في البلدان المنتجة الرئيسية، مثل تايلند التي تعد أكبر منتج في العالم، والصين وفيت نام وكمبوديا، في ارتفاع الأسعار. وبلغت أسعار القطن أيضاً ذروة غير مسبقة في آذار/مارس ٢٠١١ حيث وصل سعره إلى ٢,٣ دولار أمريكي للرطل، وهو ما يزيد على متوسط عام ٢٠٠٩ بنسبة ٦٣ في المائة.

ثانياً - المعادن والخامات والفلزات

٩- يلاحظ من واقع متوسط النمو الشهري للفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠١١ ارتفاع مؤشرات أسعار المعادن والخامات والفلزات، حيث سجلت أسعار القصدير والنيكل والنحاس أعلى الارتفاعات، وذلك نتيجة حدوث انتعاش قوي في الاقتصادات الناشئة فاق التوقعات. وبلغ متوسط مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخامات

(١) ICCO (2011). Cocoa Market Review, September 2011 (<http://www.icco.org>)

والفلزات ٣٦٤ نقطة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بزيادة قدرها ٦٥ نقطة على متوسط الفترة نفسها من عام ٢٠١٠.

١٠- وحافظت أسعار الفلزات على ارتفاعها طوال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١١ (الشكل ٣) نتيجة تقلص العرض المقترن بطلب قوي من البلدان الآسيوية والبرازيل. ويُتوقع خلال السنوات القليلة القادمة أن يؤدي نقص الاستثمار في مناجم جديدة، مقترناً بوضع صعب أصلاً فيما يتعلق بتحسين القدرات التعدينية، إلى مزيد من تقلص العرض. ولذلك فإنه، إذا واصل الطلب نموه بالمعدلات التي شهدتها السنوات الأخيرة، فقد تواصل أسعار الفلزات ارتفاعها في الأجل القريب إلى المتوسط.

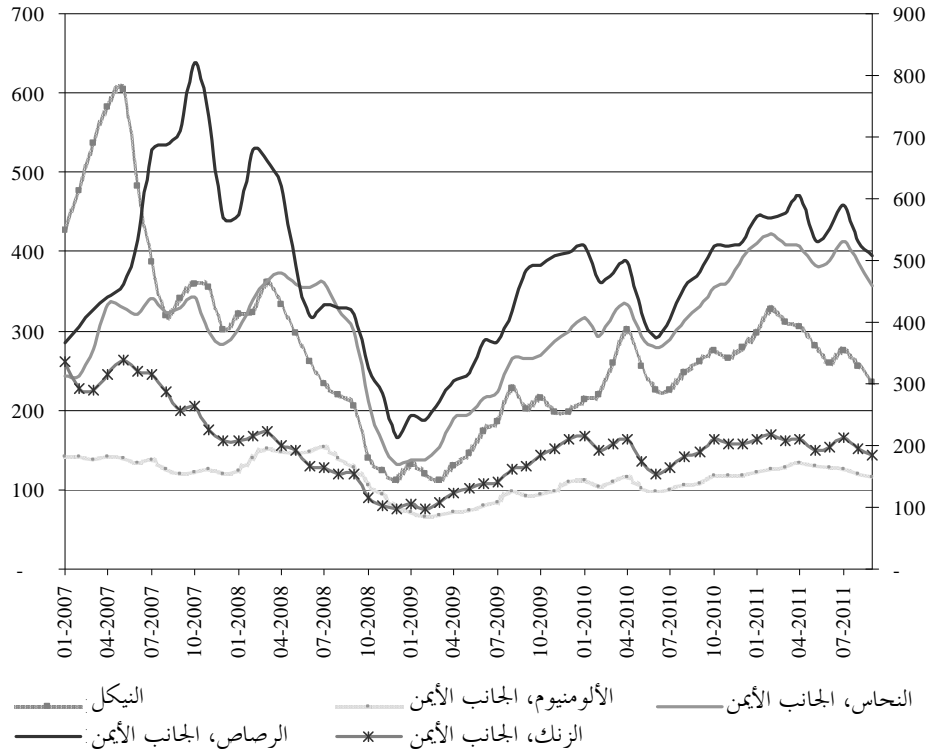
١١- ويشير الفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس إلى أن نمو الطلب العالمي على النحاس يُتوقع أن يتجاوز حجم الإنتاج في عام ٢٠١١؛ ويقدر العجز السنوي المتوقع في الإنتاج بنحو ١٦٠ ٠٠٠ طن من النحاس النقي في عام ٢٠١١^(٢). ومن شأن عدم التيقن الذي يسود السوق والناجم عن عدة عوامل منها التغيرات في السياسات التجارية والنقدية وتبعات زلزال توهوكو في اليابان، أن يؤدي إلى تفاقم النقص في الإنتاج وأن يدفع الأسعار في اتجاه تصاعدي.

١٢- وسجلت أسعار الرصاص والزنك والنيكل والقصدير انخفاضاً في عام ٢٠٠٨ نتيجة تراجع الطلب عليها بسبب الكساد العالمي، ولكنها عادت إلى الارتفاع في عام ٢٠٠٩ واتخذت اتجاهًا تصاعدياً في عام ٢٠١٠ نتيجة تسارع وتيرة نمو المنتجات النقية للصين. وتدل الزيادة في استهلاك الرصاص على مرحلة من تحديد المخزون وارتفاع متزايد في استخدامه من جانب قطاع صناعة السيارات. وقد ازداد استهلاك الزنك بنسبة ١٦ في المائة في عام ٢٠١٠ ولكنه ازداد ببطء نسبي في عام ٢٠١١ (بنحو ١,٥ في المائة)^(٣). وارتفعت أسعار القصدير نتيجة الطلب القوي عليه من جانب مقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا والصين واليابان، حيث تستهلك هذه البلدان نحو ٨٥ في المائة من مجموع القصدير المستهلك في منطقة آسيا.

(٢) أجرى الأونكتاد هذه الحسابات استناداً إلى البيانات الإحصائية للفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس التي تم الاطلاع عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٣) أجرى الأونكتاد هذه الحسابات استناداً إلى البيانات الإحصائية للفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس التي تم الاطلاع عليها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتستند الأرقام إلى النمو الذي حدث في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١١، بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠١٠.

الشكل ٣
مؤشرات أسعار الفلزات غير الحديدية، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (٢٠٠٠ = ١٠٠)



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات الأونكتاد.

١٣- ويعتبر الذهب ملاذاً آمناً تقليدياً في الأوقات التي ينعقد فيها التيقن. وقد ارتفع الطلب على الذهب ارتفاعاً طفيفاً في أعقاب الأزمة المالية نتيجة هبوط أسواق الأسهم. بيد أن أسعار الذهب ارتفعت بنسبة ٣٢ في المائة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بسبب الكساد في أوروبا والولايات المتحدة، والطلب القوي من جانب آسيا، لا سيما الصين والهند؛ وارتفعت أسعاره مرة أخرى بنسبة ٢٤ في المائة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لتصل إلى مستوى قياسي بلغ ١٣٩١ دولاراً للأوقية. وأسهمت مجموعة متنوعة من العوامل في زيادة الأسعار، منها تراجع الدولار، وانخفاض أسعار الفائدة، وتساعد التضخم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، سجل متوسط السعر الشهري للذهب مستوى قياسياً جديداً هو ١٧٧٢ دولاراً للأوقية نتيجة لجوء المستثمرين إلى الذهب كملاذ عقب الانتعاش المؤقت في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وخاصة بسبب استمرار مشاكل الديون السيادية في محيط منطقة اليورو. كما أن

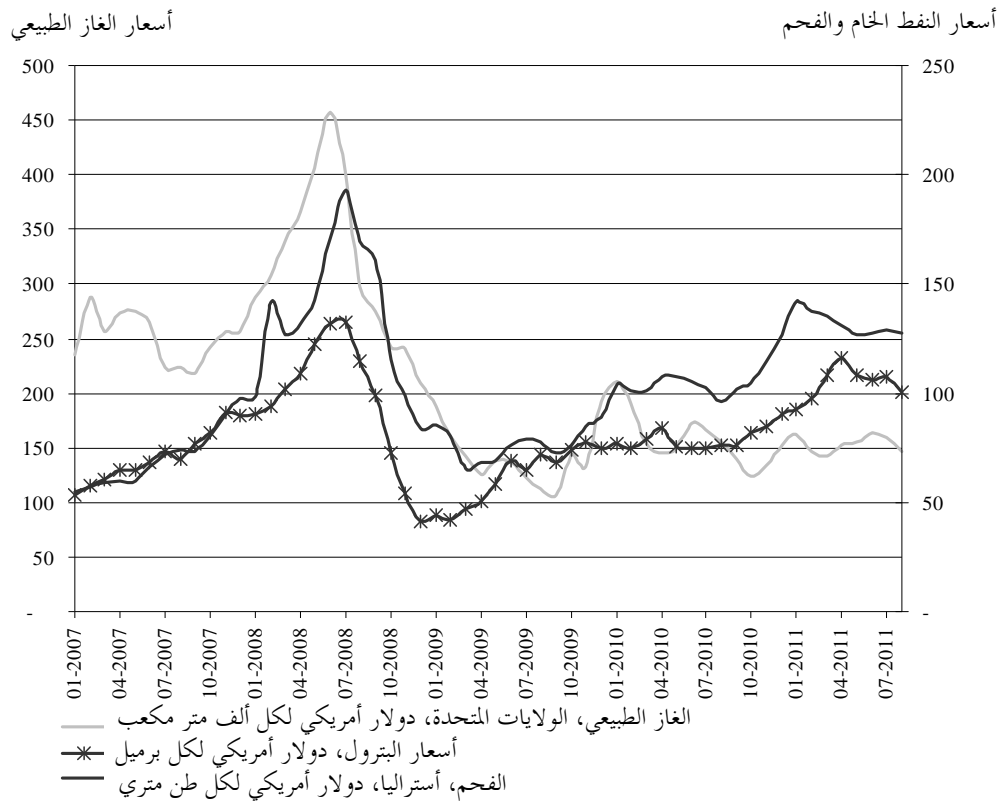
المستثمرين يُقدِّمون على شراء أسهم الصناديق المتداولة في سوق الأوراق المالية، مما يتيح لهم التعرض لسوق الذهب دون الحاجة إلى شراء المنتج المادي.

ثالثاً - الطاقة - النفط والغاز

١٤ - يعتمد الاستهلاك العالمي من الطاقة الأولية أساساً على الوقود الأحفوري. وبينما يستهلك الشرق الأوسط كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، يعتبر الفحم والنفط المصدرين الرئيسيين للطاقة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتسجل آسيا أعلى معدلات النمو في استهلاك الطاقة، وذلك بسبب التغيرات الديمغرافية وارتفاع مستويات الدخل. غير أن استهلاك الفرد من الطاقة الأولية في آسيا لا يزال منخفضاً نسبياً بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة. ويلخص الشكل ٤ الاتجاهات الرئيسية لأسواق النفط والغاز الطبيعي والفحم.

الشكل ٤

متوسط مؤشرات الأسعار الشهرية للنفط الخام والغاز الطبيعي والفحم، من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١١



المصدر: الأونكتاد، إحصاءات الأونكتاد (لأسعار النفط الخام)، وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (لأسعار الغاز الطبيعي والفحم).

ألف - النفط الخام

١٥ - بلغ متوسط أسعار النفط ٧٩ دولاراً للبرميل خلال عام ٢٠١٠. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، سجل متوسط السعر الشهري للنفط الخام ارتفاعاً قوياً إلى ١١٦,٣٠ دولاراً للبرميل^(٤)، وهو ما يقرب من ثلاثة أضعاف مستواه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، مع بقاءه دون أعلى معدل دوري سابق، وهو ١٣٢,٥٠ دولاراً للبرميل في تموز/يوليه ٢٠٠٨ (الشكل ٤). وفي ظل استمرار ضعف الدولار، وتزايد الطلب، وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والفصل التام بين مؤشرات السوق الأساسية وحصول إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، وتراجع الاحتياطات، لم تواجه سوق النفط أوضاعاً يكتنفها عدم التيقن، مما يطرح تحديات بشأن القدرة على التنبؤ بتطور أسعار النفط في الأجلين القصير والمتوسط.

١٦ - وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، شهد متوسط الأسعار الشهرية تقلبات تراوحت بين ٧٤ و ٨٥ دولاراً (الشكل ٤)، وهو ما يزيد على متوسط عام ٢٠٠٩ الذي بلغ ٦١,٧٩ دولاراً للبرميل. وقد استند ارتفاع الأسعار في عام ٢٠١٠ إلى مؤشرات السوق الأساسية. كما أدى انتعاش النمو الاقتصادي العالمي إلى طفرة قوية في الطلب على النفط. وفي عام ٢٠١٠، بلغ متوسط الزيادة في الطلب العالمي على النفط ٢,٨ مليون برميل يومياً^(٥)، أي ما يمثل أكثر من ضعف متوسط نموه خلال العقد الأول من القرن الحالي. لكن العرض لم يسجل نمواً بالوتيرة نفسها. ولم تتمكن البلدان المنتجة للنفط من غير الأعضاء في الأوبك من زيادة العرض إلا بما مقداره ١,١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٠، بينما اقتصر نمو ناتج الأوبك على ٠,٧ مليون برميل يومياً (بما في ذلك سوائيل الغاز الطبيعي).

١٧ - وشهدت الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ مستوى عالياً من التقلبات في سوق النفط. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فقد متوسط سعر النفط الخام استقراره النسبي تماماً وتجاوز ٩٠ دولاراً للبرميل. وواصلت أسعار النفط مسارها التصاعدي، وبلغت ذروتها عند ١١٦,٣٠ دولاراً للبرميل في نيسان/أبريل ٢٠١١. وهذه الزيادة المفاجئة في الأسعار ترجع، إلى حد كبير، إلى تقلص العرض واستمرار نمو الطلب. وقد أدت الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى فقدان ١,٣ مليون برميل يومياً من إمدادات النفط الخام الخفيف العالي الجودة الذي تنتجه ليبيا، وأثارت مخاوف بشأن حدوث انقطاعات أخرى في إمدادات الطاقة. ورغم ارتفاع الأسعار، اتسم نمو الطلب من جانب البلدان النامية، لا سيما بلدان آسيا الناشئة، بالمرونة. وقد أسهمت عوامل

(٤) الأونكتاد، إحصاءات الأونكتاد: متوسط الأسعار اليومية لخام البترول في المملكة المتحدة، وخام دبي، وخام "وست تكساس إنترميديت" بعد موازنتها بالتساوي.

(٥) International Energy Agency, Oil Market Report, 16 June 2011

أخرى أيضاً في ارتفاع أسعار النفط، منها ضعف الدولار الأمريكي، وأنشطة المستثمرين الماليين في أسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية، والتوقعات المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

١٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، عقب فشل الأوبك في التوصل إلى اتفاق لزيادة إنتاج النفط، وافقت الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة على إخراج مليوني برميل يومياً من النفط من مخزونها المخصصة لحالات الطوارئ، ولفترة ٣٠ يوماً أولية، لتحقيق ما يلي: (أ) تعويض الانقطاع في الإمدادات من ليبيا وتلبية الزيادة الموسمية في الطلب إلى حين وصول كميات النفط الإضافية المقررة من البلدان المنتجة الرئيسية إلى الأسواق العالمية؛ (ب) دعم الانتعاش الاقتصادي.

١٩- ويمكن للتقلبات المفرطة في سوق النفط أن تكبح الطلب وأن تحد من وتيرة الانتعاش الاقتصادي العالمي. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تحولات كبيرة في توزيع الثروة بين البلدان. وبالنسبة إلى البلدان المصدرة الصافية للنفط، من شأن ارتفاع الأسعار أن يؤدي إلى تحسن حساب عملياتها الجارية، مما يولد إيرادات حكومية ويرفع مستوى الإنفاق العام. أما في البلدان النامية المستوردة الصافية للنفط، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط والأغذية إلى ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأعباء على المالية العامة.

٢٠- ورغم الارتفاعات غير المسبوقة في أسعار النفط الخام، فإنها بدأت في الانخفاض في أيار/مايو ٢٠١١. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، كانت أسعار النفط الخام قد انخفضت بنسبة ١٣ في المائة بالمقارنة مع مستواها في نيسان/أبريل ٢٠١١. ومن المرجح أن ينخفض الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠١١ بما يتراوح بين ١,١٥ و ١,١٠ برميل يومياً. ويعزى هذا الانخفاض في الطلب إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وضعف الطلب عليه في الصين على نحو لم يكن متوقعاً^(٦).

باء - الغاز الطبيعي

٢١- تقلص الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية وما أعقبها من كساد عالمي^(٧). وفي عام ٢٠١٠، تحسن الطلب على الغاز نتيجة للانتعاش الاقتصادي وللطقس الشديد البرودة في نصف الكرة الشمالي. وفي الولايات المتحدة التي تعد أكبر مُنتج للغاز في العالم، بلغ سعر الغاز الطبيعي ذروته عن ٤٥٦,٥٧ دولاراً لكل ألف متر مكعب في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (الشكل ٤) قبل أن يهبط في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ما يتجاوز بقليل مائة دولار. وفي عام ٢٠١٠، رغم انتعاش سعر الغاز الطبيعي، فقد بلغ متوسط سعره ١٥٨ دولاراً، وهو سعر أدنى بكثير من مستوياته المسجلة في عامي ٢٠٠٧

(٦) تقرير الأوبك الشهري المتعلق بسوق النفط، أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(٧) United States Energy Information Administration. *International Energy Outlook 2010*

و٢٠٠٨. وشهدت الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١١ تقلبات في سعر الغاز الذي تراوح بين ١٤٣ و ١٦٤ دولاراً.

٢٢- وستحدّد مؤشرات السوق الأساسية دور الغاز الطبيعي في أي خطة مستقبلية لتنويع مصادر الطاقة. فعلى جانب العرض، شهد تطوير مصادر "غير تقليدية" للغاز الطبيعي منذ عام ٢٠٠٠، مثل الغاز الطفلي والغاز الحبيس والميثان المستخلص من الطبقة الفحمية، رواجاً حقيقياً. وأدى ما يسمى بثورة الغاز الطفلي إلى زيادة هائلة في إمدادات الغاز الطبيعي في سوق الولايات المتحدة مع إبقاء أسعار الغاز عند مستوى منخفض، كما تقف هذه الثورة وراء تغيير أنماط تجارة الغاز الطبيعي المسيل. ووفقاً للوكالة الدولية للطاقة، أصبح الغاز غير التقليدي يمثل الآن ٦٠ في المائة من الإنتاج الذي يجري تسويقه في الولايات المتحدة. وسينشأ عن نمو إنتاج الغاز الطبيعي غير التقليدي في الولايات المتحدة وبلدان أخرى كأستراليا (للميثان المستخلص من الطبقة الفحمية) أثر بعيد المدى على مناطق أخرى من العالم، وبوجه خاص على الاقتصادات الناشئة التي تسعى إلى تنويع مصادرها للطاقة بهدف تلبية طلبها على الطاقة ومن ثم إدامة نموها الاقتصادي.

٢٣- وسيخضع الطلب أساساً للنمو الاقتصادي العالمي والقدرة التنافسية للغاز الطبيعي مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى من حيث السعر هذه المصادر وأثرها على البيئة والسلامة. كما سيتأثر الطلب بعوامل أخرى، كالقرب من مصدر الإمداد والتطورات التكنولوجية والسياسات الحكومية. ويشكل الغاز الطبيعي واحداً من أكثر أنواع الوقود الأحفوري نظافة، وإن كان لا يزال أقل نظافة من مصادر الطاقة المتجددة والطاقة النووية من حيث انبعاثات الكربون. لكن أهميته في مجال تنويع مصادر الطاقة على الصعيد العالمي آخذة في التزايد. وعلى سبيل المثال، تهدف خطة الصين الخمسية الثانية عشرة (٢٠١١-٢٠١٥) إلى زيادة حصة الغاز الطبيعي في خطة تنويع مصادرها للطاقة الأولية من ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٣ في المائة^(٨). ودفع الحادث الذي وقع في عام ٢٠١١ في محطة فوكوشيما النووية في اليابان ببعض البلدان إلى إعادة النظر في سياساتها المتعلقة بالطاقة النووية، والتحول إلى الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي لتلبية الطلب على الطاقة في المستقبل. وقررت ألمانيا، مثلاً، إغلاق ١٧ محطة نووية والاستعاضة عنها، بحلول عام ٢٠٢٢، بالطاقة المتجددة ومحطات توليد الطاقة الكهربائية التي تعمل بالغاز^(٩). وستترك هذه السياسات أثراً كبيراً على الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في المستقبل.

(٨) International Energy Agency, World Energy Outlook 2011.

(٩) Financial Times, German energy plan seen as viable, 21 June 2011.

جيم - الفحم

٢٤- في عام ٢٠٠٨، بلغت نسبة الفحم من الإمدادات العالمية للطاقة الأولية ٢٧ في المائة^(١٠)، وهو لا يزال يشكل الوقود الرئيسي لتوليد الطاقة الكهربائية، مع أنه يواجه المزيد من المنافسة مع الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة. ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، ما برح استخدام الفحم يتراجع منذ عام ١٩٩٠.

٢٥- وقد أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ مركزاً عالمياً لإنتاج الفحم واستهلاكه وتجارته. وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٠، زاد إنتاج الفحم واستهلاكه على الصعيد العالمي بنسبة ٦,٣ في المائة و٧,٦ في المائة على التوالي^(١١). وتعتبر الصين والهند من بين أكبر ثلاثة بلدان منتجة ومستهلكة للفحم في العالم^(١٢). وتعد أستراليا البلد المصدر الرئيسي للفحم في العالم، ولا تزال اليابان أكبر بلد مستورد له في العالم.

٢٦- وخلال الطفرة التي شهدتها السلع الأساسية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨، بلغت الأسعار الشهرية للفحم الحراري الأسترالي ذروتها في تموز/يوليه ٢٠٠٨ (١٩٣ دولاراً لكل طن متري) قبل أن تنخفض إلى ٦٥ دولاراً في آذار/مارس ٢٠٠٩، بسبب الكساد الاقتصادي العالمي (الشكل ٤). وزاد سعر الفحم، مدعوماً بالطلب القوي من الصين، اعتباراً من نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وعلى الرغم مما شهدته سعر الفحم من تقلب على المدى القصير، فقد واصل اتجاهه التصاعدي ليصل إلى ذروة دورية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين وعلى مدى الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١١، اتخذت أسعار الفحم اتجاهها هبوطياً بصورة رئيسية، حيث بلغ متوسط معدل الهبوط الشهري ١,٥ في المائة نتيجة تأثير الطلب المتراجع مقترناً بالانتعاش المستمر في إنتاج أستراليا من الفحم بعد الفيضانات الخطيرة التي حدثت في الربع الأول من عام ٢٠١١.

رابعاً - الأمولة والتقلبات المفرطة

٢٧- صاحب الزيادات المستمرة، وإن كانت متقلبة، في أسعار السلع الأساسية منذ عام ٢٠٠٣ وجود متزايد للمستثمرين الماليين في أسواق مشتقات السلع الأساسية. وقد بدأت عملية "أمولة" أسواق السلع الأساسية في التزايد استجابة للانخفاض الشديد في أسعار الأسهم عقب انهيار فقاعة النشاط التجاري عبر الإنترنت في عام ٢٠٠٠. وقد لجأ المستثمرون إلى الاستثمار في السلع الأساسية كقناة من فئات الأصول من أجل تنويع حافظة

(١٠) International Energy Agency, Key World Energy Statistics 2010

(١١) BP Statistical Review of World Energy 2010, 21 June 2011 تستند هذه التقديرات إلى البيانات المتعلقة

بالمكافئ لكل مليون طن من النفط.

(١٢) المرجع نفسه.

استثماراتهم ولأغراض الاستدانة. ومع ذلك، أدى هذا الوجود المتزايد للمستثمرين الماليين في أسواق السلع الأساسية إلى زيادة بواعث القلق من أن يؤدي نشاط هؤلاء المستثمرين إلى مزيد من تقلب الأسعار والتحركات السعرية غير المتصلة بالعوامل الأساسية للسوق (انظر الأونكتاد، ٢٠٠٩؛ وصندوق النقد الدولي، ٢٠٠٨).

ألف - مؤشرات السلع الأساسية يمكن أن تحقق عائدات أقل من عائدات السوق

٢٨- باستثناء المعادن النفيسة، لا يأخذ الاستثمار المالي في السلع الأساسية شكل التداول المادي، وإنما ينطوي على اتخاذ أوضاع استثمارية في أسواق العقود الآجلة وأسواق عقود الاختيار (بورصات الخيارات). وقد ارتفع العدد السنوي للعقود الآجلة للسلع الأساسية المتعامل بها في البورصات على الصعيد العالمي ارتفاعاً هائلاً، من ٤١٨ مليون عقد في عام ٢٠٠١ إلى ٢,٦ تريليون عقد في عام ٢٠١١ (الشكل ٥)^(١٣). ولا يزال التعامل في المشتقات المتعلقة بأسعار الصرف هو النمط السائد للتعامل في أسواق المشتقات في العالم وإن كانت حصة السلع الأساسية كنسبة من الإجمالي العالمي قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً، من ٣ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٩ في المائة في عام ٢٠١٠ (انظر تقرير الأونكتاد، يصدر قريباً). وقد انخفضت بشدة القيمة الاسمية للمشتقات المتعامل فيها خارج البورصة نتيجة تزايد أوضاع عدم التيقن ومحاولة تفادي مخاطر التعامل مع الطرف المقابل منذ انهيار مصرف ليمان براذرز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ولذلك تحولت أنشطة الاتجار تدريجياً نحو أسواق الصفقات الآجلة/بورصات الخيارات^(١٤). كما أنه في ضوء الانهيار الشديد لأسعار السلع الأساسية في عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩، ظلت العائدات السنوية المتصلة بمؤشرات السلع الأساسية سلبية بالفعل على مدى خمس سنوات، وأدت إلى تراجع أداء مؤشر العائدات الكلية الأكبر ٥٠٠ شركة في الولايات المتحدة (انظر تقرير الأونكتاد، يصدر قريباً)^(١٥). وقد حدث انخفاض كبير منذ آب/أغسطس ٢٠١١ في أسعار كل من الأسهم والسلع الأساسية. وتبين هذه التطورات، على خلاف الاعتقاد الشائع، أن الاستثمار في مؤشرات السلع الأساسية يمكن أن يحقق عائدات أقل من عائدات السوق، رغم طفرة أسعار السلع الأساسية.

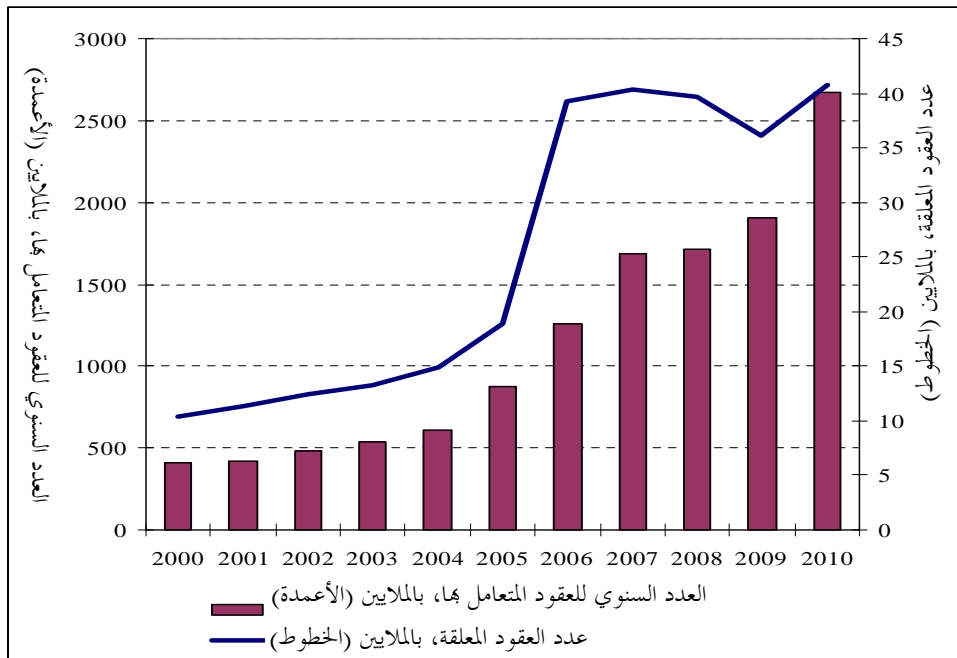
(١٣) توقعات الأونكتاد المستندة إلى إحصاءات مصرف التسويات الدولية.

(١٤) تشمل معاملات السوق الخارجة عن البورصة التعامل المباشر في المشتقات بين طرفين، حيث يوجد خطر تعرض أحد الطرفين للعجز (كما حدث في حالة مصرف ليمان براذرز). وفي حالة التعامل في البورصة، يجب على جميع الأطراف تقديم ضمان إضافي (تمثل التغطية رأس المال الذي يجب أن يُحتفظ به في البورصة كضمان إضافي) لتأمين الأوضاع الاستثمارية لجميع الأطراف، وهو ضمان يُحتفظ به في البورصة. وتصدر البورصة طلبات التغطية إذا قل الضمان الإضافي لأي وكيل تجاري عن هامش التغطية المطلوب للإبقاء على الأوضاع الاستثمارية للمتعاملين - وتتم تصفية الأوضاع الاستثمارية في حال عدم تلبية طلب التغطية. ومن شأن ذلك أن يقلل من خطر العجز (انظر مجموعة CME، ٢٠١١).

(١٥) S&P 500 Total Returns Index هو مؤشر تعويم حر مرجح لأسعار الأسهم والأوراق المالية المتعامل بها لأكبر ٥٠٠ شركة في الولايات المتحدة.

الشكل ٥

تطور التعامل في السلع الأساسية في البورصات العالمية



المصدر: مصرف التسويات الدولية.

باء - تناول مسألة الأمولة والتقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية

٢٩- تظل هناك دائماً درجة من عدم التيقن في التنبؤ بأسعار السلع الأساسية بسبب الطبيعة غير الكاملة للمعلومات المتعلقة بمخزونات السلع والطلب عليها. في المستقبل ولذلك قد ينفذ المضاربون، ممن يتجنبون المخاطر، التعليمات المتعلقة بوقف الخسارة، وهي تشمل تصفية الأوضاع الاستثمارية بعد الوصول إلى مستوى محدد سلفاً من الخسارة. أما كبار التجار وغيرهم من التجار "المزعجين"، فقد يحركون الأسعار بعيداً عن أساسيات السوق عن طريق اتخاذ مواقف معارضة لأوامر وقف الخسارة. وقد يؤدي ذلك إلى سلسلة من الأحداث التي قد تعزز فقاعة يقودها التجار "المزعجون"؛ بل يمكنهم في الواقع كسب إيرادات من المخاطر التي يخلقونها هم أنفسهم (انظر Osler, 2005).

٣٠- وينبغي للمقترحات التي تقدمها لجنة تجارة السلع الأساسية والتداول بالعقود الآجلة في الولايات المتحدة، والمقترحات المطروحة من خلال قانون دود - فرانك (٢٠١٠)، من أجل تحديد سقف للأوضاع الاستثمارية لتجارة المقايضة ولا سيما للمشاركين في صفقات المقايضة، أن تساعد على ضمان أن تكون أسواق العقود الآجلة للسلع الأساسية بمثابة آلية لاستطلاع الأسعار وضمان التغطية، لا كفرصة للمؤسسات المستثمرة السلبية للاستفادة من أوجه التباين في الأسواق.

٣١- وبما أن المؤسسات الحكومية والمؤسسات الحكومية الدولية يمكنها أن تفرض على جهات القطاع الخاص لوائح تنظيمية تتعلق بالإبلاغ، فإن المعلومات المجمعة تتيح حيزاً للتدخل الحكومي المباشر في أسواق مشتقات السلع الأساسية من أجل منع نشوء فقاعات في أسعار السلع الأساسية. ويتسم ذلك بأهمية خاصة إذا كانت التغيرات وحدها في أسقف الأوضاع الاستثمارية لا تصلح. وقد يأخذ هذا التدخل شكل التدخل النظري في أسواق العقود الآجلة، مدعوماً بتدخلات فعلية في أسواق السلع الأساسية الحاضرة، من أجل ربط توقعات الأسواق بالتوقعات في نطاق الأسعار المستندة إلى مؤشرات السوق الأساسية (تقرير الأونكتاد، يصدر قريباً).

٣٢- وتؤدي التقلبات المفرطة في أسعار السلع الأساسية إلى قدر كبير من عدم التيقن في الأجلين القصير والمتوسط، مما يفضي إلى ارتفاع تكاليف التأمين وزيادة المخاطر المرتبطة بالاستثمار في قطاعات الموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، تؤدي التقلبات إلى حالة من عدم التيقن تحد من فرصة الحصول على رأس المال الذي يستثمر في التوسع في إنتاج السلع الأساسية، لا سيما عندما لا تكون الجهات المعنية في وضع يتيح لها أن تغطي قروضها بضمانات. ويعني ذلك أيضاً ضرورة استبعاد المنتجين والإيرادات الحكومية الناتجة عن إنتاج السلع الأساسية في البلدان النامية كضمان ضد تقلبات الأسعار، مقابل توفير مصدر ثابت للدخل لتمويل الاستثمار في عملية التنويع الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يلحق تقلب أسعار الأغذية أضراراً بالغة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلدان النامية، حيث تزيد نسبة الإنفاق على الغذاء من إجمالي النفقات الاستهلاكية في البلدان النامية على مثلثتها في الاقتصادات الصناعية (انظر تقرير الأونكتاد، يصدر قريباً).

المراجع

United States Commodities and Futures Trading Commission (2011). US CFTC (www.cftc.gov) Regulation 1.25, published at United States Printing Office, Title 17 Commodity and Securities Chapter 2, Securities and exchange commission, Part 240, General Rules and Regulations.

CME (2011). CME Group “CFTC Commitments of Traders Report Update” 24 February. <http://www.cmegroup.com/education/files/COT-FBD-Update.pdf>.

IMF (2008). World Economic Outlook: Housing and the Business Cycle. Washington: International Monetary Fund.

Masters and White (2008). The Accidental Hunt Brothers How Institutional Investors Are Driving Up Food And Energy Prices. <http://www.loe.org/images/content/080919/Act1.pdf>.

Osler CL (2005). Stop-Loss Orders and Price Cascades in Currency Markets. *Journal of International Money and Finance*. Volume 24, Issue 2, March 2005: 219-241.

UNCTAD (2009). *Trade and Development Report. Responding to the global crisis, climate change mitigation and development*. United Nations publication. Sales No. E.09.II.D.16. New York and Geneva.

UNCTAD (2011). *Price formation in financialized commodity markets: The role of information*. United Nations publication. UNCTAD/GDS/2011/1. New York and Geneva.

UNCTAD (forthcoming). *UNCTAD Commodities and Development Report 2012: Commodities in the twenty-first century: Perennial problems, new challenges, which way forward?* United Nations publication. New York and Geneva.
